الاطلاق ولا فعل له الا من حيث التأويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة فالوجه ان
يقال ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر اذا قصد به المؤنث لا تدخله
التاء قال والاقرب في مثله ان يقال لان الاصل في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وهو في الفعل
بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه في التانيث بالتاء لمشابهتهما له لفظا ومعنى
ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة والحدوث كالفعل ومنه الاطلاق وقصدوا
الفرق فاتوا بالتاء اذا الحدوث لمشابهته الفعل معنى دون ما هو للاطلاق واما الصفة المشبهة
والمنسوب بالياء فلم يحتاجوا فيهما الى الفرق لورودهما على وتيرة واحدة في الاطلاق
فلحقهما التاء عند قصد التانيث لا لمشابهة الفعل بل لمشابهتهما لاسمي الفاعل والمفعول في
انهما اسمان فيهما معنى الصفة لا للاختصاص اي لم يقدر التاء في نحو حائض لانها انما تدخل
للفرق بين المذكر والمؤنث ومثل حائض مختص بالمؤنث فلا يحتاج فيه الى التاء كقول الطائفة
الكوفية وهو مردود لورود الظاهر اي المفعول بلا اختصاص بالمؤنث بل هو مشترك يقال
رجل ظاهر وناقة ظاهر من غبار ولورود المرضعة معنا اي مع الاختصاص وعدم الحدوث في
قال الله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت ولا شك في انه بالمؤنث وان لم يقصد به الحدوث
فعلم فساد العلة التي بنوا عليها الحكم المذكور تقدر التاء قياسا فيما مر وسماعا في نحو العين
والاذن والقدر ويعرف تانيث ما لم يظهر فيه العلامة بتانيث اسم الاشارة وتانيث الضمير
العائد اليه مطلقا اي سواء كان ثلاثيا او غيره والاطلاق راجع الى كلا القسمين نحو تلك
الدار الاخرة هذه جهنم والشمس وضحاها والنار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب
اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها ونحو قولهم جهنم اعاذنا الله منها ومصغره في الثلاثي
كعيينة واذينة ويعرف التانيث ايضا بتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء كقوله
اربع عليها وهي فرع اجمع نحو ثلاث اذرع واصبع وبتانيث فعله نحو والتفت الساق
بالساق وبجمعه على مثال الخاص بالمؤنث كفواعل في الصفات نحو طوالق وحوائض وعلى
مثال الغالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها في المؤنث غالبا

على افعل

٢٢٣
٨٣
١٦٢

على افعل وقد جاء في المذكر قليلا كمكان وامكن وكل منهما اي من المذكر والمؤنث حقيقي
وهو ما له زوج من الحيوان كامراة ورجل وناقة وجمل وكل من الرجل والجمل مذكر
مذكر حقيقي وغيره اي وغير حقيقي وهو بخلافه اي خلاف الحقيقي كظلمة وضياء فالظلمة
مؤنث غير حقيقي والضياء مذكر غير حقيقي وانما جرت عادتهم بتقسيم المؤنث الى حقيقي
وغير حقيقي واما المذكر فلم يتعرضوا اليه بالنسبة الى ذلك وقد اشار المؤلف الى السبب في
ذلك بقوله فالمذكر لا تفصيل في حكمه بين الحقيقي وغيره كما في المؤنث ولذا اهملوا تجزئته واعرضوا
عن التعرض اليه واما المؤنث فالعلامة واجبة في المسند الى ظاهر الحقيقي بلا فصل في السعة
في غير باب نعم نحو قالت امراة عمران الابدال من اول الامر بتانيث الفاعل وفائدة القيود
الثلاثة الاول ستظهر فيما ياتي في المتن قريبا وقوله في السعة احترازا من الضرورة على
ان سيبويه حكى عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر على علامة
وانكره المبرد ورده ابن الرضي ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وقوله
في غير باب نعم اشارة الى انه لا يجب العلامة في نعم وبئس المسند الى الظاهر المؤنث
الحقيقي بل يجوز اثبات التاء وحذفها وكلاهما فصيح تقول نعم المراة هند ونعمت
المراة حمل لمشابهته هذين الفعلين الحرف بعدم التصرف او لان المراد بالمؤنث المسند
اليه وهو المراة الجنس على ما ياتي في بابه والى مضمر اي المضمر المؤنث المتصل مطلقا
اي سواء كان حقيقيا او غير حقيقي تقول هند قامت والشمس طلعت ومن ثم رده
ابن هشام قول الجوهري ان تذكير قريب في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين لكون
التانيث مجازيا لانه انما يفترق حكم المجازي والحقيقي لظاهرين لا المضمرين
وانما لزمت العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كالجزء من المسند بخلاف الظاهر
فانه مستقل بنفسه والضمير المنفصل مثله لانفصاله ولا ارض ابقل في قول الشاعر
فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها المزنة السحابة وبعضهم يقيدها
بالبيضاء وودقت قطرت وابقلت الارض انبتت ما اول بانه ترك العلامة حملا للارض

Copyright © King Saud University